ملخص تنفيذي

# دروس بشأن تعافي التعليم: نتائج من استقصاء إجراءات وزارات التعليم أثناء جائحة كوفيد-١٩

## حزيران/ يونيو 2021

### رصد خسارة التعليم الناجمة عن إغلاق المدارس والحد منها

لقد تطورت شدة إغلاقات المدارس على امتداد الوقت، كما أنها اختلفت اختلافاً كبيراً ما بين البلدان. ومن بين المسائل المهمة لإغلاقات المدارس والاستجابات إليها فيما يتعلق بفهم تأثير هذه الخسائر في التعليم والحد منها، ما يلي:

١ إغلاقات المدارس والتقويم المدرسي: في عام ٢٠٢٠، أُغلقت المدارس في جميع أنحاء العالم لجميع المستويات التعليمية لمدة ٧٩ يوماً دراسياً بالمعدل، وتتراوح ما بين ٥٣ يوماً في البلدان المرتفعة الدخل إلى ١١٥ يوماً في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وبحلول ١ شباط/ فبراير ٢٠٢١، أبلغ ٢١ بالمئة من البلدان التي أجابت عن الاستقصاء أن المدارس كانت مغلقة فيها إغلاقاً تاماً بسبب كوفيد-١٩، ولم يكن أي من هذه البلدان بلداً منخفض الدخل. وقد استجابت البلدان لإغلاق المدارس بطرائق تعليمية متنوعة، بما في ذلك الاستخدام الكامل للتعلّم عن بُعد، أو خليط من أساليب التعلم، إضافة إلى إجراءات أخرى للحد من الخسارة المحتملة في التعليم. فعلى سبيل المثال، أبلغ ٤١ بالمئة من البلدان عن تمديد السنة الأكاديمية، وأبلغ ٤٢ بالمئة من

جرى تعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الجولة الثالثة من الاستقصاء حول الاستجابات الوطنية في مجال التعليم لإغلاق المدارس الناجم عن كوفيد-١٩، والذي أداره معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمشاركة مسؤولين من وزارات التربية. وغطت أسئلة الاستقصاء أربعة مستويات تعليمية: التعليم قبل الابتدائي، والتعليم الابتدائي، والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، والمرحلة العليا من التعليم الثانوي. وقد نُفّذت أول جولتين من الاستقصاء أثناء الفترتين أيار/ مايو – حزيران/ يونيو، وتموز/ يوليو – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، على التوالي، ونُفِّذت الجولة الثالثة أثناء الفترة شباط/ فبراير – حزيران/ يونيو ٢٠٢١. وبالمجمل، استجاب ١٤٣ بلداً للاستبيان. وقدّم واحد وثلاثون بلداً إجابات إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ("استقصاء منظمة التعاون والتنمية") في حين أجاب ١١٢ بلداً لاستقصاء معهد اليونسكو للإحصاء ("استقصاء معهد اليونسكو"). وأجابت سبعة بلدان على كلا الاستقصاءين، وفي هذه الحالات استُخدمت في التحليلات مجموعات الإجابات الأكثر اكتمالاً.

unesco Institute for Statistics
unesco Global Education Monitoring Report
unicef for every child
unicef Office of Research – Innocenti
THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP
OECD BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

وتغيير عدد الموضوعات التي تجري لها امتحانات أو تغيير عدد الأسئلة في الامتحانات، وذلك في مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، بينما طبّق بلد واحد من كل ثلاثة بلدان هذه الإجراءات للمرحلة العليا من التعليم الثانوي. أما في البلدان المرتفعة الدخل، فقد عدّل ٣٥ بالمئة من البلدان طريقة تنفيذ الامتحانات للمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي – ولكن لم يقم أي بلد منخفض الدخل بذلك. وختاماً، عُدلت معايير التخرج في ٣٤ بالمئة من البلدان في مرحلة التعليم الابتدائي، وفي ٤٧ بالمئة من البلدان للمرحلة العليا من التعليم الثانوي.

**٤** الدروس التعويضية: نتيجة لمستويات التعلّم المتدنية أثناء إغلاقات المدارس، يواجه العديد من الأطفال خطر العودة إلى المدارس دون أن يكونوا قد استوعبوا محتوى الدروس المطلوب في صفهم استيعاباً ملائماً. وفي هذه الحالات، سيلزم تقديم دروس تعويضية لإعادة الأطفال إلى المسار التعليمي المنشود. وعلى مستوى العالم، أبلغ أكثر من ثلثي البلدان أن إجراءات تعويضية لمعالجة الفجوات التعليمية نُفّذت على نطاق واسع لطلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية عندما أعيد فتح المدارس. وهذا يمثل زيادة عن الجولة السابقة من الاستقصاء: فحوالي ثلثي البلدان التي لم تنفّذ برامج تعليم تعويضي سابقاً، أبلغت عن تنفيذ مثل هذه البرامج في الجولة الحالية للاستقصاء، وكان معظمها من البلدان المرتفعة الداخل أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والتي كانت الأرجحية أقل بأن تبلِّغ في المرحلة المبكرة من الجائحة عن اتخاذ إجراءات تعويضية. وكانت الأرجحية أقل بأن تُنفَذ الإجراءات التعويضية في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في جميع مستويات الدخل للبلدان. وكان استخدام الإجراءات التعويضية في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي هو الأقل ضمن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (فقد أبلغ بلد واحد من كل ثلاثة بلدان عن تنفيذ مثل هذه الإجراءات). وأفادت معظم البلدان التي نفّذت إجراءات تعويضية أنها نفّذت برامج ذات قاعدة عريضة لجميع الأطفال الذين احتاجوا لمثل هذه الإجراءات، وكذلك لجماعات مستهدفة من الطلاب. ففي مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، ركّزت البلدان عن إيلاء الأولوية لمجالات معينة من المناهج أو لمهارات معينة. مع ذلك، أبلغ أكثر من نصف البلدان أنها لم تضع أية تعديلات ولا تخطط لوضع أي تعديلات تعليمية، وذلك لجميع المستويات التعليمية.

**٢** تقييمات التعلّم: تشير الأدلة الأولية إلى أن الطلاب الذين تأثروا بإغلاقات المدارس يواجهون تقلصاً مطلقاً لمستويات التعليم أو تقدماً أبطأ مما هو متوقع بالمقارنة مع التقدم الذي يتحقق في السنوات العادية. ويمكن لهذه التبعات أن تؤثر على الطلاب المستضعفين على نحو غير متناسب، نظراً للتوزيع غير المتساوي للفرص بالوصول إلى التعلّم عن بُعد. وتكشف نتائج الاستقصاء أن مدى الخسارة التعليمية يظل عادةً دون قياس: فقد أفاد أقل من ثلث البلدان أنها اتخذت خطوات لقياس مستويات التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي أو المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي من خلال إجراء تقييمات موحدة في عام ٢٠٢٠، في حين أفاد ٥٨ بالمئة من البلدان أنها أجرت تقييمات تقويمية على مستوى الصفوف. ويُعد قياس الخسارة في التعلّم خطوة أولى حاسمة نحو الحد من تأثيرات هذه الخسارة. ومن الضروري أن تستثمر البلدان في تقييم حجم هذه الخسارة بغية تنفيذ إجراءات تصويبية ملائمة.

**٣** الامتحانات: أثّرت جائحة كوفيد-١٩ تأثيراً كبيراً على الامتحانات في جميع المراحل التعليمية وعلى مستوى العالم. وفي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، عمدت مدرستان من كل ثلاث مدارس في المرحلة الابتدائية، وثلاث مدارس من كل أربعة في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلى تغيير مواعيد الامتحانات أو تأجيلها، مقارنة مع أربع من كل عشر مدارس في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل. وعلى مستوى العالم، لجأ ٢٨ بالمئة من البلدان إلى إلغاء الامتحانات للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي فيما ألغى ١٨ بالمئة من البلدان الامتحانات للمرحلة العليا من التعليم الثانوي. ولم يقرر أي بلد منخفض الدخل إلغاء الامتحانات لأي من المرحلتين. وركز سبعة من كل عشرة بلدان على تحسين معايير الصحة والسلامة في مراكز الامتحانات في المرحلة العليا للتعليم الثانوي. وعمد بلد واحد من كل أربعة بلدان إلى تعديل محتوى الامتحانات،

الدنيا التي وفرت دروساً عبر التلفزيون أو الإذاعة بأن هذه الدروس وصلت إلى أقل من نصف طلاب المدارس الابتدائية. ويتطلب ضمان استخدام الطلاب لهذه الدروس ومشاركتهم فيها أن تكون استراتيجيات التعلّم عن بُعد ملائمة للسياق، إضافة إلى اهتمام الوالدين والدعم من المعلمين. علاوة على ذلك، لا يجري دائماً تقييم فاعلية التعلّم عن بُعد: فقد أبلغ ٧٣ بالمئة من البلدان أنها قيّمت فاعلية استراتيجية واحدة على الأقل للتعلّم عن بُعد. وثمة حاجة ماسة لإنتاج أدلة أكثر وأفضل حول فاعلية التعلّم عن بُعد، خصوصاً في السياقات الأكثر صعوبة.

٢ إمكانية الوصول إلى التعلّم عبر الإنترنت: بغية ضمان إمكانية الوصول المتساوية إلى التعلّم عن بُعد للأوساط المهمشة من الطلاب والمعلمين، من المهم أن تضع البلدان سياسات متسقة وأن توفر موارد داعمة. ففي حين أفاد ٧٠ بالمئة من البلدان التي أجابت على استقصاء معهد اليونيسكو بأن لديها خططاً لتوفير إما إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو أجهزة للوصول إلى الإنترنت بكلفة ميسورة أو مجاناً في عام ٢٠٢١، بلغت النسبة ٢٥ بالمئة فقط للبلدان المنخفضة الدخل. وبالمثل، أفاد ٢٧ بالمئة فقط من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي أجابت على الاستقصاء أن لديها سياسة سارية سرياناً تاماً بشأن التعلّم الرقمي تترافق مع توجيهات صريحة، مقارنة مع نصف البلدان المرتفعة الدخل.

٣ إدارة المعلمين أو توظيفهم: بعد إغلاقات المدارس في عام ٢٠٢٠، فرضت معظم البلدان أن يقوم ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المعلمين بالتدريس عن بُعد/ عبر الإنترنت، رغم أن هذا الأمر تفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب مستوى الدخل: فقد طلب ٦٩ بالمئة من البلدان المرتفعة الدخل من جميع المعلمين الانهماك في تدريب عن بعد/ عبر الإنترنت، فيما بلغت النسبة ٢٥ بالمئة فقط في البلدان المنخفضة الدخل. ومن بين البلدان التي طلبت ذلك، طلب نصفها فقط أن يقوم المعلمون بذلك من المباني المدرسية. وعلى صعيد العالم، شجّع ٧ من كل ١٠ بلدان المعلمين على استخدام اللقاءات عبر الهاتف والفيديو، في حين شجع بلد واحد فقط من كل أربع بلدان بإجراء زيارات منزلية. وبالمعدل، عمدت ٣ من كل ١٠ بلدان في عام ٢٠٢٠ و٤ من كل ١٠ بلدان في عام ٢٠٢١ إلى توظيف معلمين إضافيين لدعم التدريس بعد إعادة فتح المداس. وكان ١٣ بالمئة فقط من البلدان البرامج الموجهة غالباً على الطلاب الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التعلّم عن بُعد، في حين ركزت البرامج الموجهة في المرحلة العليا للتعليم الثانوي على الطلاب الذين سيؤدّون امتحانات وطنية.

**[إطار نصي] واجهت الحكومات تحديات عديدة عند انتقالها إلى التعلّم عن بعد، من قبيل محدودية القدرات المؤسسية لدعم المعلمين، وضعف إمكانية الوصول إلى السكان المستضعفين، ونقص السياسات المتسقة ونقص الأموال لدعم التعلّم عن بُعد.**

## استخدام استراتيجيات فعالة وقائمة على المساواة للتعلّم عن بُعد

واجهت الحكومات تحديات عديدة عند انتقالها إلى التعلّم عن بعد، من قبيل محدودية القدرات المؤسسية لدعم المعلمين، وضعف إمكانية الوصول إلى السكان المستضعفين، ونقص السياسات المتسقة ونقص الأموال لدعم التعلّم عن بُعد. ومن بين المسائل المهمة المتعلقة باستخدام التعلّم عن بُعد وما يتطلبه من دعم، ما يلي:

١ أنماط التعلّم عن بُعد وفاعليتها: تضمنت الاستجابات لإغلاقات المدارس الناشئة عن كوفيد-١٩ حلولاً للتعلّم عن بُعد تتراوح ما بين توفير مطبوعات ورقية يصحبها الطلاب إلى منازلهم، إلى توفير مواد عبر وسائل البث الإعلامية (من قبيل التلفزيون والإذاعة) والمنصات الرقمية. وكانت وسائل البث الإعلامية من قبيل الإذاعة هي الأكثر شعبية ضمن البلدان المنخفضة الدخل (٩٢ بالمئة) مقارنة مع البلدان المرتفعة الدخل (٢٥ بالمئة). وبالمقابل، وفّر ٩٦ بالمئة من البلدان المرتفعة الدخل تعلّماً عن بُعد من خلال منصات على شبكة الإنترنت لما لا يقل عن مرحلة تعليمية واحدة، بالمقارنة مع ٥٨ بالمئة للبلدان المنخفضة الدخل. وعلى امتداد فئات الدخل، استخدم معظم البلدان طرائق متعددة لتوفير التعلّم عن بُعد، إذ وفّر أكثر من نصفها أكثر من خمس طرائق للتعلّم عن بُعد. مع ذلك، لم يضمن توفير حلول التعلّم عن بُعد استخدام الطلاب لهذه الحلول: فأقل من نصف البلدان أبلغت بأن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب تابعوا التعلّم عن بُعد أثناء إغلاقات المدارس في مرحلة التعليم قبل الابتدائي. وبالمثل، أبلغ أكثر من ثلث البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة

وعموماً، اتخذت معظم البلدان القرارات إما على المستوى المركزي حصراً أو من خلال التنسيق عبر الطبقات الإدارية المختلفة. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على قرارات إغلاق المدارس وإعادة فتحها، والتي اتخذتها السلطات المركزية حصرياً في ٦٨ بالمئة من البلدان، وعلى مستويات متعددة، بما فيها المستوى المركزي، في ٢١ بالمئة إضافية من البلدان. وكانت القرارات المتعلقة بتعديلات التقويم الزمني للمدارس تصدر عموماً على مستوى السلطات المركزية (٦٩٪) بالمئة، وبخصوص التغييرات في تمويل المدارس (٥٣٪)، وإجراءات النظافة الصحية عند إعادة فتح المدارس (٤٨ بالمئة). أما القرارات التي تشمل المستويات الإدارية المختلفة فكانت أكثر انتشاراً بخصوص تعويضات المعلمين (٥٨ بالمئة) مقارنة مع إجراءات السياسات الأخرى. وختاماً، كانت الأرجحية أكبر بأن تُتخذ القرارات المتعلقة ببرنامج الدعم الإضافية للطلاب ومتطلبات العمل للمعلمين، على مستوى المدارس حصراً، خصوصاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

## إعادة فتح المدارس على نحو آمن للجميع

تتضمن إعادة فتح المدارس تحديات عديدة بما فيها تحديات صحية ومالية وفي تطوير مبادرات تضمن عودة جميع الطلاب إلى المدارس. ومن بين المسائل المهمة المتعلقة بالكيفية التي عالجت فيها الأنظمة التعليمية في العالم هذه التحديات، ما يلي:

٦ - البروتوكولات الصحية: يتطلب تقليص انتقال عدوى الأمراض في المدارس مجموعة من الإجراءات. وبوسع المدارس تنفيذ بعض هذه الإجراءات من خلال الوسائل المتاحة لها، في حين تتطلب إجراءات أخرى بعض الاستثمار الإضافي المحدود، ولكن ثمة إجراءات أخرى تستدعي قدراً أكبر من الاستثمار والتنسيق، بما في ذلك مع قطاعات أخرى. وكانت البلدان التي استجابت لاستقصاء معهد اليونسكو قد شجعت، بصفة رئيسية، ممارسات تتعلق بالتباعد البدني، والنظافة الصحية لليدين والجهاز التنفسي. وقد حدثت زيادة في استخدام إجراءات الصحة والنظافة الصحية، خصوصاً العزل الذاتي وتتبع الموظفين أو الطلاب الذين خالطوا مصابين بكوفيد-١٩ أو أصيبوا بالمرض. أما الأنشطة التي تتطلب استثمارات إضافية أو تنسيقاً إضافياً، من قبيل تتبّع المخالطين وإجراء فحوص الكشف عن المرض في المدارس، فتبدو معدلات تبنيها أقل من غيرها. وتتخلف البلدان المنخفضة الدخل عن الركب في تنفيذ حتى الإجراءات الأكثر المنخفضة الدخل قد وظّفت موظفين من غير المدرسين (بمن فيهم عمال التنظيف والعمال الصحيون والمرشدون الاجتماعيون ومسؤولو الأمن ومسؤولو تقنيات المعلومات والاتصالات) مقارنة مع ٤٣ بالمئة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، و ٥٣ بالمئة في البلدان المرتفعة الدخل، والتي استجابت إلى استقصاء معهد اليونسكو.

٤ دعم المعلمين: يمكن أن تكون تجربة الانتقال إلى التعلّم عن بُعد تجربة مُحبِطة بسبب ضعف الربط بالإنترنت، ونقص المهارات الرقمية، أو الحاجة إلى تكييف المناهج مع التعلّم عن بعد. وقد أصدرت غالبية البلدان توجيهات للمعلمين حول التعلّم عن بُعد (٨٩ بالمئة) ووفرت دعماً مهنياً ونفسياً وعاطفياً (٧٨ بالمئة). وبعيداً عن البلدان المنخفضة الدخل، زوّدت معظم البلدان المعلمين أيضاً بمحتوى مكيّف مع التعلّم الرقمي؛ وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطاً مجانياً بالإنترنت؛ إضافة إلى أنشطة تطوير مهني حول المناهج والاستخدام الفعال للأدوات التكنولوجية في المناهج المتنوعة. وأفاد معظم البلدان أن المعلمين حظوا، أو سيحظون، بالأولوية في تقديم اللقاحات ضد كوفيد-١٩، إما من خلال إجراءات التحصين الوطنية (٥٧ بالمئة) أو من خلال مبادرة كوفاكس (٩ بالمئة). ويجب على الحكومات أن تواصل إيلاء الأولوية للمعلمين في تقديم اللقاحات للوفاء بالتزامها بإعادة فتح المدارس للتعليم الوجاهي على نحو آمن.

٥ صنع القرارات: اضطرت الحكومات لاتخاذ قرارات عديدة بشأن إغلاق المدارس، والتعلّم عن بُعد، وإعادة فتح المدارس. وطُلب من البلدان أن تُحدد المستوى الإداري الذي اتُخذت فيه القرارات بخصوص ثمانية إجراءات في السياسات الاستراتيجية أثناء الجائحة، وهي: إغلاق المدارس وإعادة فتحها؛ والتعديلات على التقويم الزمني المدرسي؛ والموارد لمواصلة التعلّم أثناء إغلاق المدارس؛ وبرامج الدعم الإضافي إلى الطلاب بعد إعادة فتح المدارس؛ ومتطلبات العمل للمعلمين؛ وتعويضات المعلمين؛ وإجراءات النظافة الصحية لإعادة فتح المدارس؛ والتغييرات على تمويل المدارس. وقد اتُخذت معظم القرارات وعلى امتداد الإجراءات الثمانية على المستوى المركزي للحكومة أو من خلال إشراك الحكومة المركزية مع بعض الهيئات دون الوطنية. وينطبق هذا التوجه بصفة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل، في حين كان استخدام التفويض باتخاذ القرارات لهيئات محلية في البلدان المرتفعة الدخل أكبر مقارنة مع سائر البلدان.

توفير تقديرات لحضور الطلاب للتعليم الوجاهي في مرحلة الدراسة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بعد إعادة فتح المدارس، إلا أن بلداً واحداً من كل أربعة بلدان لم تتمكن من توفير هذه التقديرات لمرحلة الدراسة قبل الابتدائية. وأبلغ أقل من ثلث البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أن جميع الطلاب عادوا إلى التدريس الوجاهي. وأبلغ معظم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أنها استخدمت واحداً على الأقل من إجراءات التواصل والتوعية لتشجيع عودة جميع الطلاب، وكانت الإجراءات الأكثر شيوعاً هي تعديل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أو التوعية المجتمعية. وفي هذه الأثناء، وفر أقل من بلد واحد من كل أربعة بلدان في العالم حوافز (مالية، أو غذائية، أو المواصلات) أو إعفاءات من الرسوم المدرسية. أما استعراض سياسات إمكانية الوصول إلى المدارس وتعديلها، وخصوصاً للبنات، فلم تكن شائعة، وهذا أمر مثير للانشغال إذ أن الفتيات المراهقات يواجهن أكبر خطر بعدم العودة إلى المدارس في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

## التخطيط للمستقبل بعد إعادة فتح المدارس

يجب أن تكون إعادة فتح المدارس أولوية في جميع البلدان، إلا أن القيام بذلك لوحده لا يكفي. فإذ تعيد المدارس فتح أبوابها وتبدأ بالانتقال إلى "الوضع الطبيعي الجديد"، لا يمكن للتعليم العودة إلى "سير العمل كالمعتاد". فبعد فترات طويلة من الإغلاق، سوف يعود الطلاب ولديهم مستويات غير متساوية من المعارف والمهارات. وبعضهم قد لا يعود أبداً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأطفال من الخلفيات الأشد ضعفاً. وقد تكون قضايا الصحة العقلية، والعنف الجنساني، وغير ذلك من النكسات قد برزت أو تصاعدت أثناء إغلاق المدارس بسبب التعطيلات للخدمات القائمة على المدرسة. وسيحتاج الطلاب إلى دعم مكيف ومستدام إذ يتكيفون مع الوضع الجديد ويستدركون ما فاتهم.

وإذ تَمضي الأنظمة التعليمية إلى الأمام، سيكون قياس مستويات التعليم أهم من أي وقت مضى. ويتعين على قادة أنظمة التعليم أن يفهموا مدى الخسائر في التعليم وضمان أن الطلاب، بمن فيهم أصغرهم سناً، يحصلون على دعم كافٍ وموجّه. ومن شأن البناء على الاستثمارات التي خُصصت لأنظمة التعلّم عن بعد أن يخلق أنظمة قادرة على التحمل يمكنها الصمود أمام الأزمات المستقبلية. ويجب أن تحصل البلدان المنخفضة الدخل، بصفة خاصة، على الدعم الذي تحتاجه، للقيام بالشيء نفسه.

أساسية: فمثلاً، أفاد أقل من ١٠ بالمئة من هذه البلدان بأنها تملك ما يكفي من الصابون، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، والكمامات لضمان سلامة جميع المتعلمين والموظفين، مقارنة مع ٩٦ بالمئة في البلدان المرتفعة الدخل. وشكّل نقص الالتزام أو ثقافة السلامة بين الجمهور شاغلاً أيضاً في غالبية البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

٧ - التمويل: لقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ بصعوبات لتمويل التعليم. فالطلب على التمويل يتزايد، وذلك وسط تنافس مع القطاعات الأخرى، في حين تناقصت مصادر الريع للحكومة. ومع ذلك، زاد ٤٩ بالمئة من البلدان ميزانياتها التعليمية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، في حين حافظ ٤٣ بالمئة من البلدان على الميزانيات القائمة. ومن المقرر أن يزداد التمويل في عام ٢٠٢١، إذ يخطط حوالي ٦٠ بالمئة من البلدان إلى زيادة ميزانياتها التعليمية بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٦-١). ويُعتبر الاستثمار الإضافي حاسم الأهمية لضمان توفير التعلّم المختلط، ودعم الطلاب المستضعفين، وتدريب المعلمين على التعلّم الرقمي، وضمان إعادة فتح المدارس على نحو آمن. وكانت الأرجحية أكبر أن توفر البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا دعماً مالياً للطلاب، في حين كانت الأرجحية أكبر أن تزيد البلدان المرتفعة الدخل تعويضات المعلمين. وبالمثل، أفاد ٢٥ بالمئة فقط من البلدان المنخفضة الداخل، مقارنة مع ٩٦ بالمئة من البلدان المرتفعة الدخل، أنها أنفقت إنفاقاً عادياً أو إضافياً (إضافة إلى الإنفاق العادي) على التعلّم الرقمي. وكانت المخصصات الحكومية الإضافية هي أكثر مصدر تمت الإشارة إليه في الاستقصاءات للتمويل الإضافي في جميع البلدان، خصوصاً البلدان المرتفعة الدخل، إذ أبلغ ٨٦ بالمئة منها عن زيادة من هذا القبيل. وبالمقابل، أفاد ٦٧ بالمئة من البلدان المنخفضة الدخل أنها تلقت مساعدات إنمائية لدعم الاستجابة التعليمية في مواجهة كوفيد-١٩. وأفادت غالبية البلدان أنها أخذت بالاعتبار عدد الطلاب أو عدد الصفوف عند تخصيص التمويل الإضافي للتعليم.

٨ - منْع ترك المدارس مبكراً: إن إعادة فتح المدارس لا تكفي لوحدها. فحتى بعد إعادة فتح المدارس، قد لا يتمكن بعض الطلاب، خصوصاً الطلاب الأشد ضعفاً، من العودة إلى المدارس. وقد تمكن أكثر من ٨٥ بالمئة من البلدان من